الحكومة تخطط من أجل سعر القمح

نيار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

العدد 30 ـ الأحد 24 أيار «مايو» 2026
www.ninarpress.net

نيار برس NINAR PRESS
لإعلاناتكم
+963 958 677 164
+963 994 638 179

رئيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في حوار خاص:

تلتزم هيئتنا بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا وإصلاح المؤسسات

الافتتاحية

المظاهرات المطلبية.. دليك العهد الجديد على التغيير

أسامة آغي

هناك من يحاول الاصطياد في الماء العكر حين يشيع أن المظاهرات المطلبية والاعتصامات الشعبية هي رفض للعهد الجديد، في وقت هي تعبيرٌ عن مطالب تنتظرها غالبية السوريين من أجل تعميق استقرار الدولة والمجتمع السوريين.

البقية ص (5)

شركة غندور بلاست.. الرائدة في الصناعات البلاستيكية

الحاج محمد خير غندور
المدير العام لشركة غندور بلاست

ريف دمشق. المدينة الصناعية في عدرا. القطاع الخامس. هاتف 963 944355111+

حين تنتصر الدولة..
لماذا تفشل المليشيات مهما طال الزمن؟

مصطفى الفرحات

في لحظات الانهيار الكبرى التي تمر بها الدول، يظن بعضهم أن السلطة يمكن أن تُستبدل بالجماعات المسلحة، وأن الفوضى قد تتحول إلى نظام دائم، وأن السلاح الخارج عن إطار الدولة قادر على إنتاج واقع سياسي مستقر، لكن التجارب الحديثة في المنطقة العربية، من لبنان إلى ليبيا والعراق واليمن، تثبت حقيقة مختلفة تماماً:

المليشيات قد تفرض أمراً واقعاً مؤقتاً، لكنها تعجز عن بناء دولة، أو حماية مجتمع، أو صناعة مستقبل مستقر.

وفي الحالة السورية، يبدو هذا الدرس أكثر وضوحاً اليوم من أي وقت مضى.

فعلى مدار سنوات الحرب الطويلة، تشكلت قوى متعددة، وظهرت سلطات محلية، ورفعت شعارات مختلفة، لكن النتيجة النهائية التي بدأت تتبلور أمام السوريين هي أن غياب الدولة لا ينتج حرية حقيقية، بل ينتج فراغاً أمنياً، وانهياراً اقتصادياً، واستنزافاً اجتماعياً طويل الأمد.

فكل منطقة خرجت عن سلطة الدولة دخلت تدريجياً في دوامات من الأزمات المعيشية، والصراعات الداخلية، والتدخلات الخارجية، وتحولت مع الوقت إلى ساحات نفوذ متنازع عليها بين قوى محلية وإقليمية ودولية.

الدولة ليست مجرد علم ومؤسسات رسمية، بل هي الإطار الوحيد القادر على توحيد الجغرافيا، وضبط الأمن، وإدارة الاقتصاد، وحماية الحدود، وخلق هوية وطنية جامعة.

أما المليشيات، مهما امتلكت من قوة عسكرية أو دعم خارجي، فهي بطبيعتها مشاريع مؤقتة مرتبطة بالأزمات، وتفشل غالباً عند أول اختبار سياسي أو اقتصادي حقيقي. فالسلاح يستطيع أن يفرض الخوف، لكنه لا يستطيع أن يبني اقتصاداً، أو يدير مؤسسات، أو يخلق استقراراً طويل الأمد.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن المجتمعات قد تتعاطف أحياناً مع الخطابات الثورية أو المحلية أو الطائفية تحت ضغط الغضب والخوف، لكنها تعود في النهاية للبحث عن الاستقرار.

فالمواطن العادي لا يريد أن يعيش داخل حالة اشتباك دائم، بل يريد مدرسة، ومشفى، وكهرباء، وفرصة عمل، وأماناً لعائلته.

وهذه الأمور لا تستطيع الجماعات المسلحة تقديمها بصورة مستدامة، لأنها أصلاً بُنيت على منطق الصراع لا على منطق الإدارة والدولة.

ولو نظرنا إلى تجارب المنطقة، سنجد أن المشهد يكاد يتكرر بالحرف نفسه.

ففي ليبيا، أدى انهيار مؤسسات الدولة إلى تعدد مراكز القوة وتحول البلاد إلى ساحة صراع مفتوح بين المليشيات والقوى الخارجية، رغم الثروات النفطية الهائلة التي تمتلكها البلاد.

وفي العراق، ما زالت الدولة تعاني من آثار انتشار السلاح خارج مؤسساتها الرسمية، الأمر الذي انعكس على القرار السياسي والاستقرار الداخلي. أما لبنان، فقد تحول على مدار عقود إلى نموذج واضح عن دولة ضعيفة تعيش تحت ضغط التوازنات المسلحة والانقسامات السياسية والطائفية. هذه الأمثلة ليست بعيدة عن الحالة السورية، بل تمثل إنذاراً مبكراً لما يمكن أن تصل إليه أي دولة إذا استمر فيها منطق السلاح الموازي لمؤسسات الدولة.

وفي سوريا اليوم، تقف القيادة السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع أمام تحدٍ تاريخي يتمثل في إعادة بناء مفهوم الدولة بعد سنوات الحرب والانقسام.

ويبدو أن الرهان الأساسي لهذه المرحلة لا يقوم على منطق الانتقام أو التصعيد، بل على إعادة تثبيت مؤسسات الدولة واستعادة الاستقرار التدريجي ضمن رؤية سياسية أكثر واقعية وبراغماتية، تأخذ بعين الاعتبار حجم التغيرات الإقليمية والدولية التي طرأت على الملف السوري.

فالقيادة السورية تدرك اليوم أن الحسم العسكري وحده لا يكفي، وأن نجاح الدولة في المرحلة القادمة مرتبط بقدرتها على استعادة ثقة المواطن السوري، وتحسين الواقع الاقتصادي، وإعادة إنتاج مؤسسات قادرة على العمل بكفاءة.

كما أن الدولة باتت مطالبة بإنتاج خطاب وطني جامع يتجاوز الانقسامات التي خلّفتها سنوات الحرب، ويعيد تعريف الهوية السورية على أساس المواطنة والاستقرار والمصلحة الوطنية المشتركة.

وفي هذا السياق، تبدو بعض المناطق التي شهدت توترات أو محاولات للخروج عن سلطة الدولة، ومنها السويداء، أمام اختبار سياسي واقتصادي شديد الحساسية.

فبعيداً عن الشعارات والانفعالات، تفرض الجغرافيا والاقتصاد والسياسة حقائق لا يمكن تجاوزها.

فلا منطقة تستطيع أن تعيش طويلاً بمعزل عن الدولة المركزية، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية المعقدة التي تواجهها المنطقة بأكملها.

كما أن أي كيان محلي، مهما امتلك من خصوصية اجتماعية أو حالة شعبية مؤقتة، سيصطدم عاجلاً أم آجلاً بحقائق الجغرافيا السياسية.

فالمعابر، والطاقة، والاقتصاد، وحركة التجارة، والخدمات، والاعتراف الدولي، جميعها عناصر مرتبطة بوجود دولة مركزية قادرة على إدارة البلاد كوحدة واحدة.

ولذلك فإن فكرة الانفصال الواقعي أو الإدارة المستقلة خارج إطار الدولة تبدو في المدى الطويل غير قابلة للحياة.

ومن المهم هنا التفريق بين المواطنين وبين المجموعات المسلحة أو المشاريع السياسية الضيقة. فأهالي السويداء، كغيرهم من السوريين، يبحثون عن الكرامة والاستقرار ومستقبل أفضل لأبنائهم، والدولة السورية مطالبة بأن تتعامل مع هذه المطالب بعقلية الاحتواء الوطني لا بعقلية الصدام المفتوح.

لأن قوة الدولة الحقيقية لا تظهر فقط في قدرتها على فرض الأمن، بل أيضاً في قدرتها على استيعاب المجتمع وإعادة بناء الثقة معه.

لقد دخل الشرق الأوسط خلال العقد الماضي مرحلة قاسية من الفوضى والانقسامات، لكن المزاج الشعبي والإقليمي بدأ يتغير تدريجياً.

فبعد سنوات الدم والانهيار، باتت الشعوب تميل أكثر إلى الاستقرار وإعادة بناء الدول، حتى وإن كان ذلك عبر حلول واقعية وتدريجية، بدل الاستمرار في مشاريع الصراع المفتوح التي استنزفت المجتمعات وأضعفت الاقتصادات ودفعت ملايين الناس إلى الهجرة والنزوح.

كما أن المجتمع الدولي نفسه لم يعد متحمساً لنماذج الفوضى المفتوحة كما كان في السنوات الأولى لما سمي بـ "الربيع العربي". فالقوى الدولية باتت تنظر إلى استقرار الدول باعتباره أولوية تتقدم على مشاريع التغيير غير المحسوبة، خصوصاً بعد تصاعد مخاطر الإرهاب والهجرة والفوضى الأمنية العابرة للحدود.

وبناءً على كل ما سبق، يمكن القول إن سوريا تتجه تدريجياً نحو مرحلة إعادة تثبيت الدولة المركزية، وإن التحدي الحقيقي لن يكون عسكرياً فقط، بل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في المقام الأول.

فالمرحلة القادمة ستفرض على القيادة السورية تقديم نموذج مختلف في الإدارة والحكم، يقوم على تعزيز الاستقرار، وتحسين الاقتصاد، وإعادة دمج المناطق الخارجة عن سلطة الدولة ضمن مشروع وطني شامل.

ومن المرجح أيضاً أن تشهد المرحلة المقبلة تراجعاً تدريجياً لنفوذ الجماعات المسلحة المحلية، ليس فقط بفعل الضغط الأمني، بل نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية داخل البيئة السورية نفسها. فالمجتمعات التي أنهكتها الحرب ستبحث بشكل متزايد عن الاستقرار وفرص الحياة الطبيعية، لا عن استمرار الصراعات المفتوحة.

كما أن القوى الإقليمية والدولية ستدفع هي الأخرى باتجاه إعادة إنتاج الدولة السورية كمركز استقرار في المنطقة، لأن البديل عن ذلك سيكون استمرار الفوضى التي تهدد الجميع دون استثناء.

وفي ضوء هذه المعطيات، يبدو أن سوريا تقف اليوم أمام مرحلة انتقالية مفصلية، عنوانها الأساسي الانتقال من زمن الحرب إلى زمن الدولة.

وقد تكون الطريق طويلة ومعقدة، لكن المؤشرات السياسية والاستراتيجية الحالية توحي بأن منطق الدولة بدأ يستعيد مكانته تدريجياً، وأن السنوات القادمة ستشهد تراجعاً متسارعاً لمشاريع الفوضى لصالح مشروع الدولة المركزية القادرة على البقاء والاستمرار.

الحـــكومـــة تخطـــط مـن أجـــل سعـــر القمـــح!

أنس الحراكي

كيف تنـوي وتخطط وقد صدر قرار بتحديد سـعر القمح بمبلغ محـدد وهـو (4600000) أربعة ملايـيـن وسـتمئة ألـف ليـرة سـورية مقابـل طـن واحـد من القمح؟

نعـم ولكـن نحـن فهمنـا مـن ذلك أن هـذا ليس قراراً نهائيا وفاصلاً وذلك:

أولاً: لأنه غير واضح وغير مكتمل ومفصَّل كما يجب

ثانيـاً: لأن الحكومـات، وخاصة في حال حكومة سورية الراهنة ومـع غيـاب مجلس الشـعب أو مؤسسـات لهـا الصلاحية فإنه مـن المفيد أن تمارس الحكومة ما يشـبه اسـتفتاء الرأي العام لترجيح الغالب والأكثر منطقية، وهـذا يتحقق من خـلال إصدار مشـروع قرار لكي يتـم تداوله ومناقشته وإبداء وجهات النظر والآراء والملاحظـات ثـم يتـم النظـر فـي كل ذلك ودراسـته والأخذ بعيـن الاعتبـار محتواه ومدلولاته للمساعدة في إصدار قرار نهائي متوازن.

والآن سـوف نتصـور أننا نحن الحكومة وأنـه في مقابلنا جهة نخبوية تتحدث باسم الجمهور، ربما يتسـاءل أحدهم هل قلت جهة نخبوية؟!

نعـم، ولمَ لا، هـل الجمهور كله مطبلـون وذبـاب الكترونـي أو مجـرد بروليتاريـا آليـة؟ لا أبداً، فهنـاك منتديـات ونقابـات واتحـاد فلاحيـن وعمـال وغير ذلـك وحتـى البسـطاء عندمـا تكـون الأمـور حـادّة ومؤثـرة فلـن تنقصهم القـدرة لمعرفة الأفضل.

لذلـك علينـا أن نتوقـع مـن جانب النخبة هـذه الملاحظات والأسئلة:

1- كيف تم تحديد سعر موحد ومتسـاوٍ للقمح علمـاً أن القمح أصناف وأنواع تختلف قيمتها وتتفـاوت بشـكل كبيـر، فمثلاً القمـح الأسـمر القاسـي ليس مثل الأبيض الطريّ.

2- إن هـذا السـعر منخفـض وخاصة مقابـل التكاليف التي ارتفعـت ومـع ارتفـاع سـعر والمحروقات.

3- وللتوضيـح، فـإن السـعر منخفـض مقارنـة بالـدول المجـاورة وإذا أردنـا المقارنـة فعلينـا أن نتسـاوى مـع تلـك الدول مثل تركيا بدعم الفلاحين والزراعة بالوقود والسماد والبذار وبقروض ميسّرة.

4- لقـد كان سـعر القمـح أعلى ممـا تـم الإعـلان عنـه فكيـف ولمـاذا تم خفض السـعر علما بأن الدولار والعمـلات الأجنبية يرتفـع سـعر تصريفهـا وهذا ترتفع معه تكلفة المعيشة.

-5 ومـاذا لـو واجهنـا مثل هذه الأسـئلة الرياضيـة المكثّفـة: كيـف ينخفـض سـعر القمـح ويرتفـع سـعر الخبـز!؟ وأنتـم تتحدثـون بـأن هذا العـام تم الاكتفاء الذاتي، فهل الحكومة تسـتخدم أو سـوف تستخدم القمح السـوري مـن أجل تأمين الخبز؟ حسـب ما نعلمه أنه يتم بيـع القمـح السـوري وخاصـة الأصنـاف المحليـة القاسـية بأسـعار بحسـب البورصـة العالميـة ويتـم شـراء أصناف أخرى طرية وهي رخيصة نسبيّاً ولدينـا بعـض الأسـئلة بهـذا الخصوص؟

وأثناء ذلـك العراك البارد ارتفع صـوت مـن جانبنا ويبـدو رزيناً وحريصاً يقول:

الحكومـة يجـب أن تعطـي الأهميـة والأولويـة لزيـادة الإنتـاج وخاصـة للمحاصيـل الاسـتراتيجية التـي تؤمـن الاكتفـاء الذاتي ويأتـي القمح علـى رأسـها فـإن لم نسـتطع تقديـم الدعم فيجـب ألا نزيد العـبء، فيجب إزالـة الضرائب مثـلاً بشـكل نهـائي عـن كامل مستلزمات الإنتاج ويجب عدم التفكيـر بالعقلية الربحية لأن الإنتـاج بحد ذاتـه هو أكبر ربح.

إن تخفيـض أسـعار شـراء المحاصيـل سـوف يدفـع الفلاحيـن إلـى الامتنـاع عـن بيعهـا لمؤسسـات الحكومـة بل سـيجبر الفلاحين على ترك الزراعة والإنتاج، وإن هذا سوف يفاقم مشـكلة البطالـة ويزيد حالة الفقر ويخلق الفوضى، وإذا تحول البيع إلى شـركات خاصة فـإن هـذا يضعـف الحكومـة وسـيطرتها، والمرحلة ليسـت ملائمـة لمثل هـذه المغامرات، وفي هذا المنحى نريد التذكير بإصرار بأن القمح هو المحصول الرئيسي للمحافظات الشمالية الشـرقية الثـلاث التـي لهـا ظروفهـا وحساسـية أوضاعها ويجب دعمها ودعم استقرارها وترسـيخ إنتاجهـا وتفعيـل الحيـاة الاقتصاديـة التي هي أساس لأي فعالية أخرى.

هل....؟ وهل....؟

القمـح السـوري واختبار الدولة المؤسسية

مقدام البربور

ليسـت قضية سـعر القمـح في سـوريا تفصيلاً زراعيـاً عابراً، ولا قـراراً مالياً يمكـن قراءته بمعزل عن بنية السـلطة. فالقمح، في بلد أنهكته الحرب وتآكلت فيه القدرة الشرائية، ليس مجرد محصول في الحقول؛ إنه خبز الناس، ودخل الفلاح، ومؤشـر على قـدرة الدولة على إدارة الأمن الغذائي. لذلك، فـإن الطريقـة التـي يُحدَّد بها سـعره تكشـف الكثير عـن طبيعة الحكم، وتطرح سـؤالاً واضحاً: هل نحن أمام مؤسسـات تـدرس وتقرر وتتحمل مسـؤولية قراراتها، أم أمام سلطة مركزية تتدخل دائماً لتصحيح ما تعجز المؤسسات عن إنجازه؟.

فـي العـام الماضـي، حـددت وزارة الاقتصـاد والصناعـة سـعر شـراء طـن القمح القاسـي من الدرجـة الأولـى بــ 320 دولاراً، ثـم صدر مرسـوم رئاسـي بمنح المزارعين مكافأة تشجيعية قدرها 130 دولاراً عن كل طن، ليصبح السعر الفعلي نحو 450 دولاراً للطن. هذا العام تكرر المشهد بصيغة أخرى؛ إذ حُدد سـعر شراء القمح القاسي عند نحو 46 ألـف ليرة سـورية جديدة للطـن، ثم جرى رفع السـعر لاحقـاً بقرار رئاسـي بمقـدار 9 آلاف ليرة سورية. تكرار هذا النمط لا يسمح باعتباره صدفة إدارية، بل يجعله مؤشـراً علـى طريقة إدارة القرار الاقتصادي.

هنـا لا يعـود السـؤال فقـط هـل الزيـادة جيدة للفلاحيـن؟ غالبـاً نعم، مـن حيث المبدأ. السـؤال الأعمـق هو لماذا لـم يخرج السـعر النهائي منذ البداية من الوزارة بوصفه قراراً مدروساً ومتكاملاً؟ فـإذا كانت الـوزارة قـد أخطأت فـي تقدير كلفة الإنتاج وحاجة الفلاحين والسـوق، فهذا يعني أن القـرار الاقتصادي يصدر ناقصـاً. أما إذا كانت قد تركت هامشـاً مقصـوداً لتدخـل الرئيس، فنحن أمام سياسـة اقتصادية تُسـتخدم لإنتاج صورة الحاكـم المنصف أكثـر مما تُسـتخدم لبناء قرار مؤسسي واضح.

في الحالتين، المشـكلة مؤسسـية. فالوزير يبدو كأنه يعلن رقمـاً قابلاً للتصحيح، والرئيس يظهر كأنـه السـلطة التـي تمنـح العدالة بعـد قصور الإدارة. بهـذا المعنى، لا تنتج الدولة قراراً عقلانياً مسـتقراً، بل تنتج مشهداً سياسـياً متكرراً: وزارة تعلن، الفلاحـون يعترضون، الرئيس يتدخل، ثم يُعاد تثبيت المركز الرئاسي بوصفه مصدر الحل. هـذا النمط خطير لأنه يضعف فكرة المؤسسـة. فالمواطن لا يعود ينتظر من الوزارة دراسة عادلة، بل ينتظر القرار الرئاسي اللاحق. والوزير لا يظهر كصاحب سياسة عامة، بل كموظف يمهّد لمبادرة أعلـى. أما الدولة، فتبدو أقل كياناً مؤسسـياً قادراً على التخطيط، وأكثر شـبكة قرارات تحتاج دائماً إلى تدخل شخصي من القمة.

القمح هنا مرآة سياسية. فإذا كانت السلطة تريد بنـاء دولة، فالأصل أن تتشـكل لجنـة اقتصادية وزراعية ومالية تعلن سعراً نهائياً واضحاً، مع شرح كلفـة الإنتاج وهامـش الربح وآلية الدفـع. أما إذا بقيت القرارات تصدر ناقصة ثم تُصحح رئاسـياً، فنحـن لا نبني مؤسسـات، بل نعيـد إنتاج منطق السلطة الأبوية التي تمنح وتصحح وتتدخل.

لذلـك، فـإن زيادة سـعر القمح ليسـت مجرد خبر اقتصـادي، بـل علامة علـى طبيعـة العلاقة بين الدولة والمجتمع. الدولة المؤسسـية لا تحتاج إلى بطولـة يومية من رأس السـلطة كي تبـدو عادلة؛ تحتـاج إلـى مؤسسـات قادرة علـى إنتـاج القرار الصحيح من المـرة الأولى. أما حين تصبح العدالة مرهونة بالتدخل الرئاسـي اللاحق، فإن المشكلة لا تكون في سـعر القمح وحده، بل في بنية القرار نفسها.

أتوســـتراد دويـلعـــة بدون إشـــارات !

نينار برس ـ جيهان الخلف:

تعد البنية التحتية للمرور الأساس المادي والتقني لإدارة حركة النقل، وتـشـمـل الـطـرق، الـجـسـور، الأنـفـاق، والإشـارات الذكية. تهدف إلى تعزيز السلامة، تقليل الازدحـام، ورفع كفاءة النقل. وتشمل الجهود الحديثة تحديث الشبكات الداخلية وتطبيق التكنولوجيا لإدارة التدفق المروري كشكول والكباس خدمات تحت الصفر ويعتبر أوتوستراد دويلعة مـن الـطـرق النشطة فطريق دويلعة – الكباس يمثل محوراً حيوياً يربط حي دويلعة الشعبي (جنوب شرق دمـشـق) بمنطقة الكباس والمتحلق الجنوبي وجرمانا حيث يعاني الطريق من كثافة سكانية وحركة مرور عالية، وتتركز فيه خدمات تجارية وخدمية متنوعة.

وتتبع الكباس إدارياً لمنطقة جرمانا بريف دمشق، يتوسط منطقة الكباس جسر الكباس، الذي يربط بين دويلعة وكشكول والكباس، ويمتد بالقرب من جسر الكباس والمتحلق الجنوبي، ويعد الجسر مهم حيث إنـه يربط دمشق بريفها، يبلغ عدد سكان الكباس 30000 نسمة.

أوتوستراد دويلعة بدون إشارات مرور

حاولنا عبور الأوتوستراد فتعذر علينا، حتى وقفت مجموعة مـن الأشخاص فلاحظ بعض السائقين وجودنا وأشاروا لنا بالعبور وقام سائقو سيارات أخرى بالوقوف لدى مشاهدتنا.

تقول السيدة التي وقفت بجانبي: نعاني من هذه المشكلة منذ فترة طويلة وكلما حاولت العبور أحس بأن قلبي سيتوقف عندما أتذكر الأشخاص الذين فقدوا حياتهم على هذا الطريق.

كانت هذه اللحظات هي محاولة مليئة بالمخاطر وتجعلك تتنفس الصعداء عند وصولك بأمان للطرف المقابل.

طلاب المدارس على الأوتوستراد

على الطرف الآخر من الأوتوستراد وقف طالب خرج للتو من مدرسته ينتظر أن يخلو الطريق من السيارات التي تأتي مسرعة دون أن تلتفت للمارة الذين يحاولون الحصول على فرصة للعبور، وقف الطفل ينظر إلى السيارات المسرعة وأشار لسيارة كان سائقها يتحدث على هاتفه ورفـض تقليل سرعة مركبته والسماح له بالعبور، فحاول مجدداً مع سائق آخر، الذي قلل من سرعة سيارته فركض الطفل إلى الطرف المقابل بكل سرعته في تلك اللحظة توقف قلبي خوفاً من أن تصدمه سيارة مسرعة دون أن يلاحظ سائقها عبوره.

هذا المشهد يتكرر عند انتهاء الدوام في المـدرسـة الابتـدائية المقـابلة لموقف الـكباس، عبور الأطفال للشارع يمثل خطـراً كبيراً يهدد سلامتهم نتيجة عدم تـركيزهم، فلا يستطيع الأطفال دون سن 9 سـنوات تقدير السرعة والمسافة بشكل صحيح. تشمل المخاطر حـوادث السير، الكسور، النزيف، وحتى الإعاقات، نظراً لمحدودية مجال رؤيتهم وصعوبة رؤية السائقين لهم.

مخاطر عبور الأطفال للشارع

يتميز الأطفال بالاندفاع وقلة التركيز ويميل الطفل للتصرف بعفوية واندفاع دون التفكير في النتائج ومجال الرؤية لدى الأطفال أقل بنحو 30% من البالغين، وقصر قاماتهم يجعلهم غير مرئيين للسائقين خلف السيارات الأخرى.

بالمقابل يعاني الأطفال من سوء تقدير المسافات ويجدون صعوبة في تحديد سرعة السيارة وترك مسافة أمان للعبور ويتأثر الطفل بمشتتات مختلفة أثناء المشي.

مدينة تستحق الحياة... شعار وعمل ورؤية مجلس المدينة

طرطوس تستعد لاستقبال الموسم السياحي 2026

نينار برس ـ نورس محمد علي:

مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتأهيليـة يقـوم بهـا مجلـس مدينـة طرطـوس لاسـتقبال الموسـم السـياحي 2026، فمـن تجميل الـدوارات الرئيسـية إلى صيانة الشوارع بقمصان أسفلتية وصولاً لتأهيل الحدائق.

البدايـة كانـت بالاجتمـاع التحضيـري الـذي عقدته جامعة طرطـوس ممثلة بكلية السـياحة ومديريـة السـياحة تنفيـذاً لتوجيهـات محافـظ طرطـوس السـيد «أحمـد الشـامي»، لبحث الاستعدادات للموسم السياحي، بحضـور رئيس الجامعـة وأعضاء المكتـب التنفيـذي المختـص ورئيـس مجلس المدينـة ومدير العلاقـات العامة فـي المحافظة ومديري المؤسسات المعنية.

حيث ناقـش المجتمعـون آليات تحويـل التوصيـات إلـى خطـط إجرائيـة ملموسـة، مـع ضـرورة إنجازهـا قبـل انطـلاق الموسـم، واسـتعرض المشـاركون واقـع وآفاق التنمية السياحية بوصفها ركيـزة للاقتصـاد المسـتدام ومصـدراً لتوفيـر فـرص العمل، مؤكديـن أهميـة تنـوع المنتـج السياحي وتطوير الاستراتيجيات الوطنيـة السـياحية، وتـم إقـرار تزويد الوحدات الإدارية بالخارطة الاسـتثمارية السـياحية التـي تضـم شـبكة الطـرق والمواقـع المسـتهدفة، بهـدف تعزيـز التشـاركية في الأعمال الخدمية، وضمـان تكامـل الأدوار بيـن القطاعات الأكاديمية والتنفيذية للارتقـاء بالواقـع السـياحي فـي المحافظة.

إطلاق حملة لتأهيل وتجميل دوارات المدينة

وهنا أطلقت مديرية الحدائق في مجلـس المدينـة حملـة لتأهيل وتجميل الدوارات بهدف تحسين المشـهد الخضـري والبصري في المدينـة، ونفذت كوادر المديرية أعمـال تنظيـف وحراثـة وزراعة الجزر الوسـطية فـي دواري أمية والعباسـيين، مع اختيـار نباتات الزينة المناسـبة، على أن تستمر الحملة لتشـمل مختلف الدوارات في المدينة.

صيانة شوارع المدينة

وكذلك بدأ مجلس المدينة بأعمال صيانة وتأهيل لعدد من الشوارع بهدف تحسـين البنية التحتية، وضمـان السـلامة المرورية، حيث نفذت ورشـات مديرية الخدمات والصيانة أعمـال قص الزفت في المواقع المتضررة على الكورنيش البحري، تمهيداً لإعادة إكسـائها بالمجبـول الأسـفلتي وفـق المواصفـات الفنيـة المعتمـدة، حيـث أكد «حليمه» علـى أن هذه الأعمـال جزء مـن خطـة متكاملة أقرها المكتب التنفيذي للمجلس وتُنفذ على مراحل بدءاً بالشـوارع الرئيسية.

وأيضـاً أعمـال مشـروع تأهيـل الكورنيـش الشـمالي، المتعاقد علـى تنفيـذه مـع المؤسسـة السـورية للبنـاء والتشـييد فـرع طرطوس، بهدف تحسـين الواقع الخدمـي والانسـيابية المروريـة، ضمـن تحضيـرات المدينـة لاسـتقبال الموسـم السـياحي، حيث نفذت ورشـات المؤسسـة أعمال مد المجبول الأسـفلتي في الكورنيش الشرقي، بعد الانتهاء من قص وإزالة المقاطع المتضررة، وهذا تعزيزاً للبنية التحتية ورفع جاهزيـة المدينة خلال الموسـم السياحي.

تأهيل حديقة جمعية البلدية

وتعزيـزاً للواقـع الخدمي والبيئي وتوفيـر مسـاحة عامـة مناسـبة لأهالـي المدينـة وزوارهـا قـام مجلـس المدينة بأعمـال تأهيل موقع حديقة جمعية البلدية، من خلال ورشـات مديريـة الخدمات والصيانـة التـي قامـت بأعمـال التسـوية الترابيـة وترحيـل الأنقـاض والأتربـة الزائـدة إلـى المطمر، تمهيداً لاستكمال أعمال التأهيل التي تتضمن تنفيذ سور لمحيط الحديقة، وممرات داخلية وتحسـين للموقـع بشـكل عـام، وهـذا يأتـي ضمن خطـة البلدية لدعـم المسـاحات العامة وتعزيز المظهـر الجمالـي والحضـاري للمدينـة، بما يسـهم فـي توفير بيئـة مناسـبة وآمنـة للمواطنين بحسـب مـا ختـم «حليمـه» وتم رصده.

كثر الحديث عن الدور الذي تنهض به الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، وهذا ما دفع صحيفة «نينار برس» إلى لقاء شفّاف وصريح مع السيد العميد عبد الباسط عبد اللطيف رئيس الهيئة بغرض حوار يضيء عمل هذه الهيئة ودورها الحقيقي في تطبيق العدالة الانتقالية بما يخدم الاستقرار الوطني.

رئيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية:

تلتزم هيئتنا بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا وإصلاح المؤسسات

حاوره: اسامة آغي

حول هيئة العدالة الانتقالية

يقول العميد عبد الباسط عبد اللطيف رئيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية:

الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية هي هيئة مستقلة تقود المسار السوري لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة، وتلتزم بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وجبر ضرر الضحايا، وإصلاح المؤسسات، بما يضمن عدم تكرار الانتهاكات.

مضيفاً: وتضع الهيئة كرامة الإنسان وحقوق المتضررين في صلب عملها، انطلاقاً من رؤية تهدف إلى ترسيخ السلم الأهلي وبناء مستقبل قائم على سيادة القانون والتماسك المجتمعي.

مسار عمل الهيئة

وحول آليات ومسار عمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يقول العميد عبد الباسط عبد اللطيف:

دور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يتمثّل في المساهمة ببناء مسار وطني للمساءلة قائم على القانون والمعايير الدولية، من خلال جمع المعلومات والشهادات، ودعم مسارات كشف الحقيقة، والتنسيق مع الجهات القضائية المختصّة، والعمل على تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية الخاصة بالعدالة الانتقالية. موضحاً: أن الهيئة تعمل على دعم إنشاء محاكم متخصصة بالعدالة الانتقالية، بما يضمن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ضمن إجراءات قضائية عادلة ومستقلة، مع الحفاظ على حقوق الضحايا والشهود.

جبر الضرر ركيزة في مسار العدالة الانتقالية

ويوضح رئيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية أن: ملف جبر الضرر يعدّ أحد الركائز الأساسية في مسار العدالة الانتقالية، وهناك مناقشات ودراسات جدّية تتعلق بالآليات الممكنة لتحقيقه، بما في ذاك إنشاء صندوق وطني لجبر ضرر الضحايا والمتضررين. الهدف من هذه المقاربات هو ضمان وجود آليات عملية ومستدامة للإنصاف والدعم، سواء على المستوى المادي أو المعنوي أو الخدمي، بما يراعي حجم الانتهاكات والضرر الذي تعرّض له السوريون.

ننسّق مع وزارة العدل

وسألنا العميد عبد الباسط عبد اللطيف عن علاقة عملهم بوزارة العدل فقال:

هي علاقة تنسيق وتكامل ضمن إطار مؤسسات الدولة، خاصة في الملفات المرتبطة بالإجراءات القضائية، والمحاكم المتخصصة، وتطوير الأطر القانونية اللازمة لمسار العدالة الانتقالية.

ويضيف العميد عبد الباسط: لكن الهيئة تعمل بشكل مستقل ضمن ولايتها واختصاصاتها، لكنها في الوقت نفسه تتعاون مع وزارة العدل والهات القضائية المختصة لضمان فعالية المسار القانوني وتحقيق العدالة وفق الأصول والمعايير المعتمدة.

المظاهرات المطلبية.. دليك العهد الجديد على التغيير «تتمة المنشور ص 1»

إذا أخطأ وزير في تقدير ردود الفعل على قرار تتخذه وزارته، ويمسّ مصالح فئات واسعة من المواطنين، فهذا يمكن التعامل معه على قاعدة عادلة توازن بين مصلحة الشعب ومصلحة الدولة. أي بمعنىً آخر لابدّ للوزير من مراجعة تقديراته وقراره المبني على هكذا تقدير، لأن مهمة الدولة أساساً هي خدمة الشعب ومصالحه، وليس خدمة نفسها فحسب.

مسائل عديدة تواجه حكومة العهد الجديد الانتقالية، منها ملفات إعادة الإعمار، وملفات انتقلت إلى عهدتها من النظام الأسدي البائد، مثل ملف تسعير الكيلوواط الساعي المنزلي والصناعي، فهذا التسعير لا يخدم استقرار الشعب السوري، الذي ترزح غالبيته الساحقة تحت خط الفقر، وينسحب الأمر إلى رفع أسعار المشتقات البترولية، فهي الأخرى تؤثر على كل فروع العيش في البلاد. كذلك ملف المرسوم 66 الذي يختص بمنطقة كفر سوسة خلف مشفى الرازي.

إن مساعدة الفلاحين على النهوض بالزراعة في هذه المرحلة يتطلب مساعدتهم في تأمين حاجاتهم من المواد التي تدخل في الإنتاج الزراعي بأسعار مدعومة من مؤسسات الدولة المعنية، مثل البذور المحسنة والأسمدة اللازمة، كذلك تأمين المشتقات البترولية التي تدخل في خدمة عملية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

كذلك ينبغي على الحكومة الانتقالية شراء المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والقطن بأسعار تساهم في رفع مستوى حياة طبقة الفلاحين التي عانت ولا تزال بسبب حرب النظام على الشعب السوري.

إن إصرار وزير الطاقة على تسعير الكيلوواط الساعي من الكهرباء بأسعار مرتفعة جداً يرهق السوريين مالياً، سواء على مستوى الحياة اليومية للعائلات، أو على مستوى الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على الطاقة الكهربائية. ولهذا فليس صحيحاً الانتصار لمثل هكذا قرار يؤدي إلى تفاقم الوضع المعيشي للشعب، ويزيد من إحباطه حيال سياسات حكومته الانتقالية.

إن المظاهرات المطلبية والاعتصامات هي تمكين سلمي يساعد الفئات الاجتماعية التي يقع عليها ظلم ما لإسماع صوتها للحكومة والقيادة السياسية، وبالتالي تلعب هذه المظاهرات دوراً كاشفاً حقيقياً لأخطاء يرتكبها صانعو القرارات الحكومية. وهذا يساعد الحكومة على مراجعة قراراتها وتعديلها خدمة للاستقرار الاجتماعي.

قيادة العهد الجديد هي في صورة ما يجري في البلاد، وبدون شك فإن تغييراً وزارياً واسعاً سيكون غير كافٍ إذا لم يقترن بوضع استراتيجية شفافة لعمل الحكومة تقوم على التوازن بين مداخيل الفئات الشعبية والأسعار بصورة شاملة.

إن أي تغيير حكومي حقيقي ينبغي أن يقترن بأمرين اثنين في اختيار الوزراء، الولاء للعهد الجديد كمدخل للانتقال السياسي الحقيقي، والكفاءة والخبرة لدى الوزراء ومساعديهم.

السوريون ينتظرون من قيادة العهد الجديد البدء بالتغيير والنهوض بالبلاد، فهل سيتمّ ذلك قريباً جداً؟ ننتظر لنرى.

في قلب أي نظام مالي حديث، لا يقف المصرف المركزي كمجرد جهة تنظيمية، بل كحارس للعقد الاجتماعي النقدي الذي يربط الدولة بمواطنيها. هذا العقد، المستند إلى الثقة، يتطلب أن تكون أفعال المؤسسة النقدية انعكاساً أميناً لخطابها، وأن تترجم استراتيجياتها المعلنة إلى تحولات ملموسة في حياة الأفراد والأسواق. في الحالة السورية، حيث تحاول الدولة النهوض من تحت رماد صراع طويل الأمد، يصبح هذا العقد أكثر هشاشة وأكثر إلحاحاً في آنٍ واحد.

التحديات الهيكلية أمام مصرف سورية المركزي

د. عصام شيخ الأرض | باحث اقتصادي وتنمية مستدامة

إن تغيير حاكم مصرف سورية المركزي في 15 أيار 2026، بتعيين محمد صفوت رسلان خلفاً لعبد القادر الحصرية، لا يمثل مجرد حدث إداري روتيني، بل هو لحظة تأسيسية تختبر بعمق فرضية أساسية: هل يمكن بناء استراتيجية طموحة للاستقرار المالي والنقدي على أرضية من التنفيذ التقني الذي لا يرقى إلى مستوى الطموح، وفوق كل ذلك، في بيئة تغيب عنها الثقة المؤسسية؟

يأتي هذا التغيير بعد نحو سبعة أشهر فقط من إعلان المركزي في تشرين الثاني 2025 عن «استراتيجيته الشاملة للأعوام 2026-2030»، وهي وثيقة طموحة للغاية تتألف من 5 ركائز استراتيجية رئيسية، وتضم أكثر من 30 برنامجاً ومبادرة تنفيذية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ دور المصرف «كركيزة وطنية للاستقرار والثقة»، وبناء اقتصاد متين وشامل ومندمج عالمياً، من خلال سياسات نقدية موثوقة، وسوق صرف متوازن، ونظام مصرفي سليم، ومدفوعات رقمية آمنة، وتكامل مالي دولي مستدام.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لصرح بهذا الحجم أن يُبنى دون فحص دقيق ونقدي لأساساته؟

الفجوة بين الكلام والفعل

جوهر الأزمة المالية السورية

لعل أبرز مثال على الفجوة بين الكلام والفعل هو عملية استبدال العملة الوطنية، التي أُعلن عنها في خطاب رسمي بوصفها عملية جراحية دقيقة وعنواناً لانتهاء مرحلة سابقة غير مأسوف عليها.

هذه اللغة الخطابية توحي بقطيعة رمزية وتقنية جذرية، وهو ما يتماشى مع الطموح الاستراتيجي للمركزي. حيث بدأت العملية فعلياً في 1 كانون الثاني 2026 بموجب المرسوم رقم 293 لعام 2025، القاضي بإزالة صفرين من العملة واستبدال الأوراق النقدية القديمة بأخرى جديدة. غير أن المتابع لمسار التنفيذ يصطدم بواقع أكثر تواضعاً، بل ويثير تساؤلات حول جدية التخطيط وصدقيته. فبعد مرور أشهر على بدء العملية، ورغم إعلان الحاكم السابق عبد القادر الحصرية في بداية أيار 2026 عن استبدال ما يقرب من 56% من الكتلة النقدية القديمة، وهو ما يشكل وتيرة فاقت التوقعات كما قال، إلا أنه سرعان ما تم تمديد المهلة الممنوحة للمواطنين. وإصدار القرار رقم 222 في 22 شباط 2026 بتمديد المهلة لمدة 60 يوماً إضافية اعتباراً من 1 نيسان 2026، ولاحقاً تم تمديد الموعد النهائي حتى 30 حزيران 2026.

هنا يكمن المأزق. إن استبدال العملة هو إجراء تقني – إداري يفترض أن يكون المرحلة الأبسط ضمن 75 مبادرة (أو ما يزيد على 30 برنامجاً حسب البيانات الرسمية) التي أعلن عنها المركزي. إنه الخطوة الأولى على طريق إعادة بناء الثقة. فإذا كان هذا الإجراء البسيط نسبياً يتطلب تمديدات متكررة ويُدار بوتيرة متعثرة، فماذا عن المهام الأعقد مثل تحقيق استقرار نقدي مستدام، أو بناء سوق صرف منظم وشفاف، أو تعزيز التكامل مع النظام المالي العالمي؟ يتحول التمديد المتكرر هنا من كونه مرونة إلى سياسة قائمة بذاتها، دليلاً على عجز كامن في التخطيط والتنفيذ، ويجعل من الخطاب حول الجراحة الدقيقة نوعاً من التضليل.

إن هذه العبثية ليست مجرد فشل تقني، بل هي استمرار لحالة من انعدام الثقة. كيف يمكن للمواطن أن يصدق أن مصرفه المركزي، العاجز عن تنفيذ إجراء لوجستي بحت في موعده، قادر على قيادة تحول اقتصادي شامل؟ إن استبدال العملة دون خطة متكاملة لإدارة الكتلة النقدية، ودون رؤية واضحة لكيفية امتصاص السيولة الزائدة أو مكافحة التضخم الذي بلغ مستويات ثلاثية في السنوات الماضية، يجعله فعلاً فارغاً من مضمونه الاقتصادي. إنه استبدال للرموز (إزالة صور عائلة الأسد عن العملة) دون تغيير جوهري في المعادلة النقدية. وهذا يذكرنا بالحكمة الشعبية: «من كبّر الحجر لن يضرب». فالتطويل في أضعف الإجراءات وأكثرها رمزية هو إعلان ضمني بعدم القدرة على حمل أي حجر، كبيراً كان أم صغيراً.

وتزخر استراتيجية المركزي 2026-2030 بعبارات مثل: (تطوير منظومة مدفوعات رقمية آمنة) و(توسيع الشمول المالي). وعلى صعيد الإعلانات، تم تحقيق خطوات يُحتفى بها، مثل توقيع مذكرة تفاهم تاريخية مع شركة ماستركارد في 23 أيلول 2025، بهدف تطوير البنية التحتية للمدفوعات الوطنية. كما صدر في 4 أيار 2026 قرار يسمح للمصارف وشركات الدفع الإلكتروني المرخصة بالتعامل مع شبكات الدفع العالمية، بما في ذلك بطاقة فيزا وبطاقة ماستركارد.

غير أن التحليل الأعمق يكشف أن هذا التحديث ليس سوى استنساخ لوضع قائم منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً، ولكن بأدوات اليوم. لطالما لجأ التجار السوريون، في غياب نظام مصرفي فعال، إلى تفعيل بطاقات الدفع العالمية عبر

3 تحولات جوهرية

مع وصول حاكم جديد إلى مصرف سورية المركزي، السيد محمد صفوت رسلان، تتجدد الآمال بقدرة المؤسسة على استعادة بوصلتها، لكن التحدي الذي ينتظره ليس تقنياً في المقام الأول، بل هو تحدٍ وجودي: إعادة بناء العقد الاجتماعي النقدي مع السوريين. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ثلاث تحولات جوهرية:

1- الانسجام بين الكلام والفعل: أن تكون الوعود الاستراتيجية، مهما كانت متواضعة، منسجمة تماماً مع القدرة التنفيذية على أرض الواقع. فالفعل المتواضع الصادق خير من ألف استراتيجية طموحة لا تجد طريقها إلى التنفيذ.

2- بناء الثقة من الداخل: وقف العبثية في إدارة أبسط الملفات (مثل استبدال العملة)، وتوحيد السوق المالية الداخلية عبر تحرير الحوالات بين المصارف، ووضع حد لانفصام السياسات الذي يعمق أزمة السيولة ويحبسها.

3- التواضع في التوقعات والصدق في

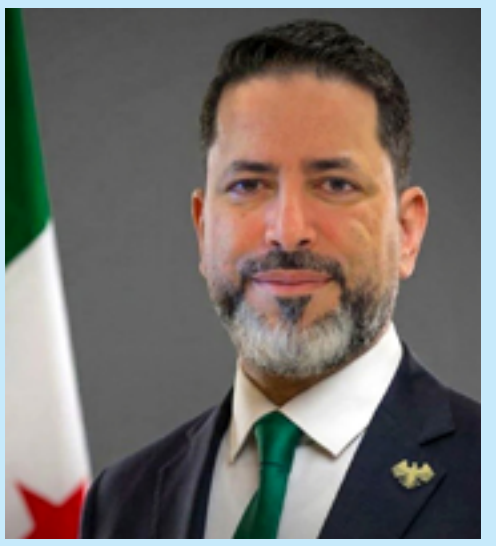

المصارحة: التوقف عن تسويق الوهم التحديثي، ومصارحة السوريين بأن إعادة الإعمار المالي تبدأ بخطوات صغيرة وصادقة، وليس بقفزات في الفراغ.

مصارف في لبنـان والأردن، ثم تركيا. آنـذاك، كما اليـوم، كان التاجر السوري مجرد بائع، بينما بقيت عمليات إصدار البطاقات، وتحصيـل قيمتهـا، وجنـي العمـولات، حكراً علـى مصارف خارجية.

مـا تغيـر اليـوم هـو أن الحـل يُسوَّق على أنه إنجاز وطني، في حيـن أن جوهر العلاقة التبعية لم يتغير.

المشـكلة ليسـت تقنية، ففي عـام 2005، كان المصـرف التجاري السـوري رائداً إقليمياً عندما حصل على عضوية (فيزا) وأصبح أول مصرف سوري يصدر بطاقة فيزا باسـمه. آنذاك، كان الأمل معقـوداً على اسـتخدام هـذه البطاقـة علـى الحـدود لتخفيـض عمـولات التحصيل على حاملـي البطاقات الأجنبية وتحفيـز تدفـق العمـلات الأجنبيـة إلـى الداخـل، لكـن هـذه الريادة أُجهضت بسـبب العقوبات الدوليـة التي أعادت سورية إلى العزلة المالية.

مـا يحـدث اليوم، بعـد عقدين من الزمن، هو العودة إلى نقطة الصفـر نفسـها، ولكـن بلغـة التحـول الرقمـي والشـراكة مع عمالقـة التكنولوجيـا الماليـة، إنه وهـم التحديـث: تقدم في الشـكل، وجمـود فـي الجوهر، فغياب عضويـة جادة لمصرف سـوري ضمـن شـبكات الدفـع العالميـة يعنـي أن التاجـر السـوري سـيبقى بائعـاً، بينما تبقى البنيـة التحتيـة المالية الحقيقيـة وقنوات جني الأرباح خارج سيادة الدولة.

ولعـل أعمـق تجليـات الأزمـة البنيويـة لا يكمن فـي العلاقة مـع الخـارج، بل في اسـتعصاء بنـاء الثقـة فـي الداخـل. هنا تكمـن مفارقـة قاتلـة: كيـف يمكـن لمصرف مركـزي يطمح إلـى التكامل مع النظـام المالي العالمـي أن يفشـل فـي بنـاء تكامل أولي بين مكونات نظامه المصرفي المحلي؟

تتجسد هذه الأزمة في قضيتين رئيسـيتين: الحوالات الداخلية وإدارة السيولة النقدية.

أولاً: فـي اقتصـاد يعانـي مـن شـح حـاد فـي السـيولة، لا تزال الحـوالات بيـن المصارف السـورية المختلفـة تُكلـف رسـوماً. هـذا الحاجـز الداخلي يضعـف الثقـة ويقـوض أي جهـد لتوحيد السـوق المالية. في المقابل، نجد مصرفاً مركزياً يعلـن أنـه يتواصـل مـع أكبر خمسـة بنـوك فـي كل دولـة لتسـهيل حـوالات المغتربين، وهو إجـراء محمـود، لكنه يظل منقوصاً إن لم يسبقه أو يرافقه إجراء أبسـط وأكثر إلحاحاً: إلغاء الرسـوم على الحوالات الداخلية لخلق سوق مالية موحدة.

ثانيـاً: يصـل التناقـض المؤسسـي إلـى ذروتـه فـي ملف اسـتبدال العملـة. يصدر المركـزي تعليمـات تمنـع المصارف مـن تسـليم العملة القديمة للمواطنيـن، في إجراء مفهوم للسـيطرة علـى الكتلة النقديـة. ولكـن، فـي تناقض صـارخ، يقـوم المركزي نفسـه بإعادة ضخ العملة القديمة إلى تلك المصارف! هـذا الانفصام في السياسات لا يمكن تفسيره إلا بغيـاب حوكمـة واضحـة وتخطيـط مركـزي متماسـك. إنهـا إدارة لا تحـارب نقـص السـيولة فحسـب، بـل تُحكـم حبس السيولة بشكل منهجي، مـا يعمق أزمـة الثقـة ويجعل أي حديـث عن التحـول الرقمي أو الاندمـاج العالمـي أقرب إلى ضرب من الخيال.

هنـا يتجسـد جوهر المشـكلة السـورية بعيداً عن لوم الأفراد. لقد ورث حاكم المركزي السابق نظامـاً متآكلاً، لكنه كان يمتلك أيضاً إرثـاً ذهبياً يُقدر بنحو 26 طناً من الذهب، وبنية مصرفية لـم تدمر كليـاً كمـا حصل في دول منكوبة فعلاً كرواندا. لكن خطابـه ظـل يركـز علـى نقطة (تحت الصفر)، وعلى التشكيك في قدرات الموظفين السوريين بين فاسدين وضعفاء، متغافلاً عن أن الحلول الحقيقية تبدأ من الداخل وليس من خلال التعاقد مـع أهـم الشـركات العالميـة، خصوصـاً أن تجـارب مثل لبنان أثبتت فشـل هذا النهج وحده. الرهان علـى الحلـول الخارجية السـحرية هـو فـي العمـق، هروب من مواجهة الاستعصاء الداخلي.

فـي النهايـة، يعيدنـا هـذا التحليل إلى السـؤال الجوهري: كيـف يمكـن بنـاء الثقـة في غياب الحقيقة؟ إن سورية، كما يكشـف واقعهـا المصرفي، لا تعاني من أزمة سيولة أو نقص في الاستراتيجيات. هي تعاني مـن أزمة حوكمـة وثقة عميقة، تتلخـص في فجـوة هائلة بين الـكلام والفعـل، بيـن الخطاب الاسـتراتيجي المنمـق والإدارة اليومية المترهلة.

إن اسـتحضار مآسـي الماضي بشـكل يومي وتحويـل النظام السابق إلى فزّاعة أبدية لا يبني مسـتقبلاً. هـذه الفزاعـة، التي اسـتخدمها النظـام السـابق لتبريـر قمعه، يُعـاد توظيفها اليـوم لتبرير العجـز عن الإنجاز وإلهاء السوريين عن أولوياتهم الحقيقية. لا تنفع هذه الفزاعة إلا في تثبيط الهمم، والتغطية علـى الفشـل، وجعـل النـاس أسـرى الماضي بدلاً من التطلع إلى المستقبل.

لقـد آن الأوان للتوقـف عـن هزيمة السـوريين مـن الداخل، قبل فوات الأوان.

إن طريـق إعادة بنـاء الاقتصاد لا يمـر عبـر المؤتمـرات والاسـتراتيجيات فحسـب، بل عبـر المصارحـة والمصالحة مع الذات أولاً.

ابدؤوا بالإعمار يا حكومة ماذا دهاكم يا قوم؟!

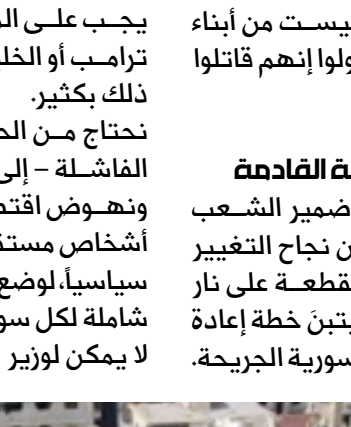

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

مأزق سياسي سوري أم ماذا؟

هذه الجملـة موجهة الى من يصنـع القـرار فـي الحكومة المسـماة انتقاليـة: يقـول المثـل (صديقك من صدقك وليـس مـن صدّقـك). أي أن الصديق الحقيقي لك هو من أعلمـك بحقيقـة الأمر وليس هـو من سـايرك، وتظاهر أنه يصدّق ما تقـول. فهل تعي الحكومـة السـورية أنها في مـأزق سياسـي عميق وليس تهويلاً من خصومها؟

تجاهل الاعمار كأنه مقصود

هـذه المـرة الرابعـة وربمـا أكثـر التـي كررنـا فيهـا صراخنا إلى السـلطة في دمشـق: ابـدؤوا إعمار البلد فعـلاً، وتوقفوا عـن الحديث عن دمار النظام البائد لاسـتجلاب تعاطف المسـتثمرين الجشعين محلياً ودولياً. فهـي عمليـة خاسـرة سياسـياً واقتصاديـاً وأخلاقياً لو تعلمون.

ما هذا؟ يتحـدث إعلام الحكومة الانتقالية ليل نهـار عن صفقـات ومشـاريع ضخمـة عملاقة أغلبهـا وهمـي أو مزيف، وتركّز على السـياحة والفنـادق العالمية ومشـاريع الأضـواء البراقة. وينسـى هذا الإعـلام وحكومته تمامـاً أنه على بعد أمتار قليلة من مهرجاناتهم هناك شـعب مسـحوق ومـدن مدمـرة، لا أحـد يسـأل عنها. حالة غريبة كأن هذه الحكومة ليسـت من أبناء الشعب السوري، أو أنهم لم يقولوا إنهم قاتلوا الظلم من أجل الحرية والحق.

ابدؤوا بالإعمار رأفة بالحكومة القادمة

خطة الإعمار أصبحت جرحاً في ضمير الشـعب السوري تجاه حكومته، لهذا فإن نجاح التغيير الـوزاري القادم الـذي يطبخ بالقطعـة على نار هادئة لـن يكون ناجحاً إذا لم يتبنَ خطة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي لسورية الجريحة.

قد نعـذر الحكومة الانتقالية فـي الفتـرة الماضيـة عـن تراخيهـا فـي إعـلان خطـة إعـادة الإعمـار والنهـوض الاقتصـادي وإعادة النازحين واللاجئين، بسـبب المشاكل الأمنيـة والبـؤر الانفصاليـة، ولكـن اليـوم الحمد للـه فإن هذه البؤر تكاد تكون خمدت إن لم تنطفئ نهائياً.

لا مبـرر للحكومـة تأخرهـا في إعـلان خططهـا الوطنية الشـاملة بعيداً عـن البهرجة السـياحية والإعلامية التي لا يأخذهـا الناس بجدية، حتى إن لم تنجز الحكومة خططها بالكامل فـإن الناس تعذرها بسبب وضع سورية السياسي والإقليمي، والشعب السوري «مفتّح» باللبن كما يقـول المثل، وقادر أن يميّز ويسـاند حكومته بصدق إذا كانت حكومته تصغي وتسمع له.

زبدة الكلام

إنهـا فرصـة سـانحة أمـام السـلطة أن تربـط التغيير الوزاري القادم بخطط الإعمار والتنمية لسـورية، وحتـى بمواردها الذاتية (إذا أحسـن اسـتغلالها) دون هـدر كرامة سـورية من أجل جذب مسـتثمرين جشـعين لا يهمهم شـيء سوى النهب من الشعب المسحوق.

نحـن السـوريين نقول كفـى أخطـاءً وتجاهلاً بشـأن إعـادة الإعمـار والنهـوض الاقتصادي، يجـب علـى المسـؤولين ألا ينتظـروا الفرج من ترامـب أو الخليـج لإنقاذ البلاد، نحـن أعقل من ذلك بكثير.

نحتاج مـن الحكومـة القادمة – ليـس الحالية الفاشـلة – إلى إنشـاء ما يشـبه (مجلس إعمار ونهـوض اقتصـادي) بصلاحيـات عاليـة مـن أشخاص مستقلين وذوي خبرة وليسوا معيّنين سياسياً، لوضع خطة إعادة إعمار ونهوض وطني شاملة لكل سورية، والإشراف على تنفيذها، إذ لا يمكن لوزير منفرد تقرير مستقبل البلد.

إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

دراسة في السيناريوهات المستقبلية «11»

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أممي محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

بقلم جمال حمّور

التهديد من القوى غير الحكومية: أي فصائل مسلحة أو مجموعات غير خاضعة للسيطرة المركزية قد تعرقل تطبيق الاتفاقيات الأمنية.

أولويات الشروط والضمانات لنجاح أي بديل

لكي تكون أي من البدائل أعلاه قابلة للتطبيق ومستقرة، لا بدّ من تحقيق الشروط التالية بالترتيب العملي:

شرعية وطنية: توافق داخلي كافٍ، أو عملية تواصل شعبي (حوارات محلية، لجان مصالحة) تسبق أي خطوة كبرى، بما يراعي موقف الرأي العام السوري، كما أكّد الرئيس أحمد الشرع في منتدى الدوحة.

قدرات تنفيذية وطنية: سيطرة فعلية على الحدود والمناطق، مؤسسات أمنية قادرة على الالتزام بما تُقرّره الدولة.

ضمانات إقليمية/دولية: مشاركة أممية أو عربية تتيح آليات تحقق ومصداقية أمام الشركاء (خاصة إسرائيل والدول الغربية)، مع احترام السيادة السورية وعدم تحويل ذلك إلى تفويض مباشر للقرار الوطني.

آليات فسخ/مراجعة: صيغة تنصّ على إمكانية تعليق أو مراجعة الاتفاقات إذا وقعت خروقات، بما يحدّ المخاطر السياسية ويتيح تقييم الأثر الشعبي والإقليمي قبل المضي قدماً.

شروط اقتصادية واجتماعية مصاحبة: برامج دعم للمتضررين لتعزيز ربط المكاسب اليومية بالعملية السياسية (وظائف، مساعدات، خدمات)، دون التسرع في فتح تبادلات اقتصادية كبيرة قبل تحقيق التوافق الداخلي.

باختصار: البدائل الممكنة للسلام الشامل بعد 2024 تشير إلى أن سوريا أمام فرصة لتحقيق استقرار نسبي من خلال اتفاقيات أمنية أو مرحلية، مع الحفاظ على السيادة الوطنية، وتجنب الدخول مباشرة في تبادل اقتصادي أو تجاري واسع، مع إمكانية توسيع نطاق الاتفاق تدريجياً عند تحقق شروط الثقة الداخلية والإقليمية.

السيناريوهات المستقبلية: التسريع نحو السلام – الانتقال الطويل – الاتفاق المرحلي

يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل البلاد:

1. السيناريو الأول: التسريع نحو السلام الشامل

على المستوى العملي، يُعدّ هذا السيناريو صعب التحقيق في المدى القصير، ولا سيما في ضوء التصريحات العلنية للرئيس أحمد الشرع خلال منتدى الدوحة، التي أكدت أن أي مسار سلام مع إسرائيل يجب أن يستند إلى العودة إلى حدود ما قبل عام 1973، والالتزام باتفاقية فك الاشتباك الموقعة عام 1974، مع التأكيد على أن أي تنازل عن الجولان يبقى مرفوضاً.

هذه المحددات المعلنة تضع قيوداً سياسية وشعبية واضحة أمام إمكانية الانتقال السريع نحو سلام شامل.

لذلك، رغم التوازن الإقليمي الجديد والدعم الدولي، سيواجه هذا السيناريو رفضاً شعبياً واسعاً ومقاومة داخلية قوية، وكذلك تحديات إقليمية إذا شعرت تركيا أو روسيا بعدم حماية مصالحها.

في هذا السيناريو، تتمكن الحكومة السورية من تحقيق اختراق سياسي سريع مع إسرائيل وبعض الدول الإقليمية، مستفيدة من:

التوازن الإقليمي الجديد.

الفرصة الدبلوماسية التي يوفرها الدعم الدولي للحكومة الجديدة.

ضغط الرأي العام السوري نحو الاستقرار بعد سنوات طويلة من الصراع.

النتائج المحتملة:

توقيع اتفاق شامل يشمل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية.

فتح آفاق استثمارية وتجارية واسعة في سوريا، خصوصاً مع الجوار العربي والدولي.

تعزيز موقف سوريا كدولة مستقرة في المنطقة، مما يزيد من القدرة على تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية.

المخاطر:

مقاومة داخلية من بعض القوى السياسية أو الاجتماعية التي ترى في الاتفاقات مع إسرائيل خيانة وطنية.

احتمال تدخل إقليمي غير متوقع إذا شعرت أطراف مثل تركيا أو روسيا بأن مصالحها غير محمية.

2. السيناريو الثاني:

الانتقال الطويل أو التدريجي

يمثل هذا السيناريو الخيار الأكثر واقعية في المدى القصير، إذ يقوم على مسار تدريجي يوازن بين متطلبات الاستقرار الداخلي والحساسية العالية للملف الإسرائيلي.

في هذا الإطار، تتجه الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات أمنية وسياسية متدرجة، مع التركيز على بناء القدرات الوطنية وتعزيز السيطرة الفعلية على الحدود والمناطق الداخلية.

يمثل هذا السيناريو الوضع الأكثر واقعية في المدى القصير، حيث:

تتجه الحكومة إلى إصلاحات تدريجية على المستوى الأمني والسياسي، مع إدارة حساسة للملف الإسرائيلي.

يتم التركيز على بناء القدرات الوطنية وتعزيز سيطرة الدولة على الحدود والمناطق الداخلية.

يمكن أن تشمل المرحلة التفاوض على اتفاقيات أمنية محدودة أو اتفاقيات مرحلية دون الالتزام بالبعد الاقتصادي الكامل.

«يتبع»

لا معنى للحياة إلا المعنى الذي نخلعه عليها، معنى الحياة لاحق لوجود الحياة، وليس قبل. العقل يخلق المعنى كي يجعل العيش في الحياة ممكناً. فالحب والكره والمهنة وكل ما يفيض عن الإنسان من سلوكٍ ووعي مرتبط ارتباطاً شديداً بالمعنى الذي خلعته على حياتك وعلى الحياة بعامة. وكل تأفف ورفض وتمرد وقتل وتعبيرات، هذا كله ليس سوى التعبير العملي والمعنوي على اعتقادك بأن هناك خرقاً للمعنى الذي صغته للحياة.

الحياة.. وخلق المعنى

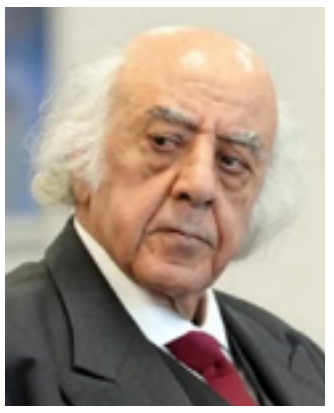

أحمد نسيم برقاوي

معاني الحياة لا حدود لها بعامة، وتكون مشتركة بين الأفراد وتكون خاصة. فإذا كانت السعادة معنى مشتركاً بين الفلاح والشاعر، فإن معنى السعادة عند كليهما متفاوت في الماهية. وقس على ذلك. والكائن يتوهم بأن معناه سابق على وجوده، أو حين يرد معناه إلى مانح للمعنى من خارجه. فأنت عندما ترث معنىً للحياة ولم تفكر في حقيقته فإنك عملياً قد صدقت ووافقت على ماهية معناك، وتغدو أنت مسؤولاً عن تعيين معناك في الحياة. المعنى هو الذي يخلق الموقف من الحياة، يخلق رضا الفرد ورفضه، حبه وكرهه، خنوعه وتمرده، تشاؤمه وتفاؤله. وهكذا.

لا معنى من دون أن تكون العلاقة مع الحياة علاقة حب، بدءاً من حب الأشياء الصغيرة وبناء علاقة حميمة بها، مروراً بالطبيعة وبالعمل، وانتهاءً بالوجود. ولا يمكن أن تتأفف من العالم وتكره على نحو أصيل، إذا لم يكن أساس التأفف والكره هو الحب.

في الحب، تقوم علاقة ترابط بينك وبين ما تحب ومن تحب، وهذه عملية لا تتوقف عن الوجود والتحول.

من أهم مآثر فرويد أنه قد دلّنا على أن آريس – إله الحب – مولود معنا ويُقيم فينا، وليس إلهاً يأتي من خارجنا، لكنه نسي أن يقول إن ثانتوس – إله التدمير – المولود معنا أيضاً قادر على قتل آريس، واحتلال الذات احتلالاً كاملاً، وليس بالضرورة أن يظهرا معاً في سلوكٍ واحد.

الحب والتدمير

غير أن الحب والتدمير، بوصفهما غريزتين، يخضعان لتطوّر وتغيّر وتحوّل عبر الثقافة، ونادراً ما يظهران في صورتهما الطبيعية.

ما الذي يجعل آريس أكثر حضوراً من ثانتوس أو ا لعكس ؟

في مستوى التحليل الفردي، لا أحد يستطيع أن يُجيب عن هذا السؤال، حتى عن حال ذاته؛ فالفرد خليط من بنية بيولوجية موروثة، وطفولة تحدد مصيره اللاحق، وتربية أسروية واجتماعية وثقافة، وكل هذا يُحدّد غريزة الحب والتدمير في ذاته، ويطورهما وينمي إحداهما على حساب الأخرى.

لكن باستطاعتنا أن نتحدث عن الحب والتدمير في مجتمع من المجتمعات، بل عن الحب والحضارة، كما فعل هربرت ماركيوز، في كتابه الذي يحمل العنوان نفسه، ففي المجتمعات المستقرة ذات الحياة المتميزة بالوفرة وتلبية الحاجات الضرورية، والمتمتعة بحظ جيد من الأمان والحرية والحق المقونن، يحضر الحب كسمة عامة من سمات هذا المجتمع، ويغدو التدمير حالة فردية أو محدوداً في جماعات صغيرة، وبالعكس حين يعيش مجتمع ما تحت حكم دكتاتورية، والدكتاتورية عنفية بالضرورة، وحياة ملؤها الخوف والغضب والفقر؛ فإن غريزة التدمير تنمو نمواً سرطانياً، وإن كانت مكبوتة بسبب القمع الذي يحول دون ظهورها، فغريزة التدمير التي يُظهرها النظام المستبد تخلق نظيرها؛ وتتراجع غريزة الحب وثقافتها المعشرية.

الغباء العبقري للنظام المستبد، ولا سيما إذا كانت الدكتاتورية دكتاتورية جماعة متخلفة ولا حدود لعنفها، لا يسمح له بالتفكير بالتبعات القادمة لسلوك غريزته التدميرية، حيث تكفي مصادفة واحدة لتنفجر غريزة التدمير المضادة، وتبدأ مرحلة القتل.

غريزة الحب في إهابها الثقافي

لقد استنّ البشر، عبر تجربتهم التاريخية بمعرفة آثار فاعلية غريزة التدمير، القانونَ الذي يحمي الإنسان منها، كما استنّ العقوبات. لم يُظهرها اعتداءً، لكن البشرية لم تحسب حساباً أن تكون السلطة التي من شأنها حماية الحقّ ولجم غريزة التدمير هي ذاتها غريزة التدمير الأعنف كما حصل على امتداد نصف قرن من الزمان في بلادنا.

تنطوي الثورة – بوصفها ثمرة تحرر من آثار غريزة التدمير الحاكمة – على وحدة التدمير والحب معاً، فلا يمكن مقاومة غريزة تدمير حاكمة إلا بغريزة تدمير مقابلة، ولكن ليس من أجل استبدال غريزة تدمير بأخرى مشابهة، بل من أجل التخلص من غريزة التدمير وانتصار غريزة الحب في تجلياتها الثقافية.

الحق أنه لو دققنا في مفاهيم الحق والحرية والقانون والديمقراطية والتعاون والإنصاف والكرامة؛ فسنجد أنها التعبيرات السياسية والاجتماعية والأخلاقية، لانتصار غريزة الحب في إهابها الثقافي المستمر، ولجم كل أشكال ظهور غريزة التدمير، دون أن يعني ذلك انتصار الحب على التدمير انتصاراً كلياً، بل إن الثورات إذا ما وقفت عند مرحلة التدمير، فإنها تُعيد إنتاج ممارسة غريزة التدمير، وتاريخ الثورات قبل استقرار المجتمعات حافل بذلك.

عندما تتحدث عن الحب فلسفياً فإنك تقيم مسافة بينك وبين الموضوع، إذ تجعل الحب موضوعاً للتأمل والتفكير، الحب بوصفه حاضراً والحب بوصفه أملاً، الحب بوصفه موقفاً من الحياة.

لذلك بوصفك فيلسوفاً فأنت مجبر على تعريف الحب، ما الحب؟ هذا السؤال فلسفي يعني أن تعطي جواباً كلياً عن الحب.

أما حين تقف موقف الشاعر، فإنك لا تقيم مسافة بينك وبين الحب، بل إن كلامك الشعري هذا هو التعين الحقيقي لتجربة الحب، فليس الحب عند الشاعر بموضوع يكتب عنه، أو فيه، بل إنه الذات وقد تعينت بالحب، فصار الكلام تعيناً للتجربة الذاتية. وفي كتابي الأخير (كوميديا الوجود الإنساني) لديّ فصل عن الحب.

الآخر الحاضر بوصفه غاية في الحياة تتمنى لو أن علاقات البشر هي علاقات حب بدرجات متنوعة، وهناك علاقات كثيرة بين الناس فيها الحب، خارج علاقات الحب بتعيّناته المتعددة، بأشكاله، بطريقة التعبير عنه، تصبح الحياة المعشرية مستحيلة، مستحيلة داخل الأسرة، مستحيلة بين الإنسان والعالم، مستحيلة بين الإنسان والآخر.

والبديل عن عالم الحب هو نفي الآخر، الحب هو علاقة بيني وبين الآخر، البديل عن الحب أن الآخر لم يعد موجوداً، لم يعد موجوداً كحاضر في ذاتي، فصرت عدوانياً تجاهه، وهذا هو وجه الخطورة في العالم المعاصر، الفلسفة الشخصانية كلها قائمة على ضرورة استعادة العلاقات المعشرية بين البشر، ودون علاقات حب بين البشر لا توجد علاقات معشرية، أنا لا أتحدث فقط عن حب الرجل للمرأة، أتحدث عن حب الصديق لصديقه، حب الأب لأبنائه، حبي للآخر، حبي لطلابي، إنني أحب طلابي إلى أبعد الحدود، ولولا هذا لا أستطيع التعايش معهم، وهم بهذا المعنى يبادلونني التجربة نفسها، تجربة الحب، بالتالي الدعوة إلى الحب ليست رومانسية، أحياناً يأتيك من يقول إنك رومانسي، لا، أنا لا أريد لكل البشر أن يعيشوا تجربة مجنون ليلى، أريد للبشر أن يعيشوا تجربة العلاقات المعشرية الودية، حيث الآخر حاضر في حياتك بوصفه غاية، وليس بوصفه وسيلة أو شيئاً .

أريد سلطة دولة مواطنين لا رعايا. وليس سلطة تزهق أرواح البشر وثرواتهم وآمالهم.

وللحجر أنين

زيدان عبد الملك

- سألتني: ماذا تفعل؟
- قرّرت العودة يا أمّاه
- إلى أين؟
- إلى منبتي
- متوجّسة: وتتركني هنا؟
- سأرتب كلّ شيء ثم تلتحقين بي
- لا تتعجل، يُقال: الأوضاع غير مستقرة

وفي الطائرة أسندت رأسي، وأغمضت فسرح الخيال في أماكن تكحّلت عيناي بمناظرها الجميلة طفلاً، وغرست في أرضها أعزّ إنسان ضحّى من أجلها وروّاها بدمه.

استقللت سيارة إلى قرية ترقد على سفح هضبة تكلّلها غابة تضاحك الشمس، والنفس تهفو لألقي التحية، وأضع وردة، كما تعوّدت، على جدث والدي. كنت أتفحّص جانبي الطريق الذي تغيّرت ملامحه المرسومة في الذاكرة، شاهدت أثر الدمار، وبقايا الحرائق، والحفر التي خلّفتها النزاعات فآلمني ما رأيت، ولمّا وصلت هالني الصمت المخيم...، فقد تداعت البيوت، وتهدّمت مئذنة الجامع وبرج ناقوس الكنيسة، وتراكمت الأنقاض، واجتُثّت الأشجار، وهجرها أهلها فعشّش فيها البوم. توجّهت إلى مقبرة أضحت خراباً، تصدّعت بوابتها، وتحطّمت شواهدها، ونُبش بعض قبورها، وتبعثرت حجارتها في الأنحاء، ومازالت آثار أقدام أوغاد عاثت بها شاهدة على شنيع ما أقدمت عليه، وخربته متعمدة. توقّفت استنجد بصورة ماضيها باحثاً عن غايتي وسط الخراب إذ مازلت أذكر على يسار المدخل، الصف الثاني، الخامس في الترتيب. يد شريرة عبثت بالشاهدة فحوّلتها قطعاً صغيرة تحتفظ بحروف من كلمة شرعت ألتقطها، وجمّعتها فوق التربة لتشكّل اسماً عزيزاً عليّ، ثم جثوت والدموع تنهلّ وتطوف صورته كلّما أقبل بقامته الممشوقة، وببزته العسكرية وثلاث نجوم لامعة تزين منكبيه، فأسرع إليه ليحملني وأحيط عنقه، وأتشمّم عطره المميّز...

تحسست حوافها، شعرت أني أتلمّس جراحه النازفة من جديد. أيقظته من رقدته.. جلس قبالتي، لم يبتسم كعادته، وجه مكفهرّ شاحب، ونظراته سهام اخترقتني، انحنيت احتراماً، اشتقت لك، للمسة منك على شعري، أو طبطبة على كتفي لتطمئن نفسي، ولأتنسّم طيب رائحتك، ولما رسّختم وجيلكم من أفكار باهرة، ولصهيل خيولكم وزغاريدها. ارتفعت كفّه.. صمتُّ.. ماذا فعلنا لكم؟ ولماذا تزعجونا...؟

أستميحك...، لقد زرعتم بنا مُثلاً عليا، وعلّمتمونا التعاون، ونبذ الكراهية، ودفن الأنا في الصدور، وبذر المحبة والتسامح والإخاء، وكيف يكون الفداء...

دعني أخبرك، دارت الأيام دورتها فعضضنا على النواجذ ترقباً، وتسنّم أوباش العصر الذرى. في عرفهم صرتم قتلى فأكرموكم بتدمير حديقتكم، وسعوا لاقتلاع غراسكم، وطمس تضحياتكم لتذروها الرياح وتنثرها هباء في الدروب، وإسكات أهزوجة ترنّمنا بها كثيراً «يا عريساً خضّبوك بغير حنّا..». فانطلقت ترتقي بأرواحكم في سماء سامقة لا حدود لها...

هؤلاء، يا أبي، يرفعون ستارة تغشي الرؤيا، ويلوّحون بها لعلّهم يحجبون النور، ويطفئون الشعلة التي أورثتموها...، لننسى أرضاً أرضعتمونا حبّها صغاراً فعشقناها، وها نحن نحمل رايتها فوق الهامات. تسكن بين جوانحنا، وتسري مع النبض في العروق، وتنام مطمئنة بين شُغُف الأفئدة. استحوذت على القلوب والعقول وتملّكتها. نغادرها فلا تفارقنا ثمّ نعود إليها صاغرين.

شركة صباغ وشعبون للنسيج

حمص ـ المدينة الصناعية بحسياء ـ المنطقة النسيجية ـ هاتف: 963988000264+

قفز من تحت

من أغرب المفارقات أنه ما من مرة يجري فيها الحديث عن الأداء الإداري وكفاءة الموظفين إلا ويكون الفساد ثالثهما. لدرجة أن الناس اعتادت على الفساد ولم يعد أمراً مفاجئاً، بالرغم من الجهود التي بُذلت وتُبذل للقضاء عليه أو على الأقل لتحجيمه. هناك من يرى أن «الشطارة» لم تعد في وضع الحواجز فوق الطاولة، بل في القدرة على لوي ذراع القافز فوقها وإجباره على الرضوخ، لأنك ببساطة ستجد من يقفز فوق كل هذه الحواجز بيسر وسهولة... ومن تحت الطاولة أيضاً.

فهمتوا كيـــف؟

خلال الأيام القليلة الماضية تابع السوريون مجموعة من التغييرات في عدد من الإدارات الحكومية ـ وزارية إنت ونازل ـ وهو أمر نراه من حيث الشكل صحياً وضرورياً، ولعله ينهي صورة «المسؤول المزمن» التي رافقت ذهنية السوريين خلال العقود السابقة، وباتت تشكّل تحدياً لأي شخص يفكّر أو يجتهد ليُناط به منصب أو مسؤولية، وخاصة في هذه المرحلة من بناء الدولة.قد لا نتوقع ممن يستلم مركزاً اليوم «إنو يجيب الديب من ديلو»، وهذه حقيقة. لكن نأمل أن ترى الوجوه الجديدة أن التجديد لا يعني تغيير الفرش والأثاث فقط، ولا نسف كل شيء، بل ترك الجيد والعملي من السلف والبناء عليه مع رؤية المسؤول الجديد وفريقه. وهذه شجاعة ومهنية لمن يرى المنصب مسؤولية لا ميزة.لأنو إذا ضلّينا نهدّ ونبني... ما عاد نخلص. فهمتوا كيف بقى يا سيدي؟

مظبوط هالحكي

أحبّ كاتب مغمور استعراض عضلاته أمام الكاتب الإنكليزي الشهير برنارد شو، والحديث عن وجه الاختلاف بينه — ككاتب عصامي يبني نفسه بنفسه — وبين شو الذي اتهمه بأنه «مكولك ومطبل ومكوع». قال له: «لتعلم يا سيدي أنني أفضل منك بكثير، فأنت تكتب بحثاً عن المال، أما أنا فأكتب عن الأخلاق والشرف». فابتسم برنارد شو قائلاً: «مظبوط... فكلٌّ منا يكتب ويبحث عمّا ينقصه».
وهذا ما نشاهده اليوم في الوسط الإعلامي والثقافي.

ورجـــي عـــذرك

لا يدري المواطن ـ على رأي المصاروة ـ «يجيبها منين ولا منين». فالخطوة التي أعلن عنها برنامج الأغذية العالمي، بخفض مساعداته الغذائية الطارئة في سورية بنسبة 50%، تُعد أمراً مقلقاً وينطوي على زيادة المعاناة للشعب السوري. يشير البرنامج إلى وجود نحو 7.2 مليون شخص يعانون من انعدام حاد في الغذاء، بينهم 1.7 مليون يعيشون مستويات قاسية من الجوع، وفق بيان البرنامج.
ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أعلن بالمقابل وقف دعم الخبز المدعوم الذي كان يوفر الخبز لنحو 4 ملايين مواطن في المناطق الأكثر هشاشة، وذلك بسبب نقص التمويل. موضحاً أنه يحتاج إلى 189 مليون دولار خلال الأشهر الستة المقبلة للحفاظ على المساعدات المنقذة للحياة داخل سوريا واستعادة مستوياتها.
المفارقة أن البرنامج لا يخفي خطر هذا القرار ونتائجه الكارثية على ملايين السوريين، لكنه يحاول — مع الشركاء — ويعد بأنه في حال توفر التمويل «من هالعين قبل هالعين». وحتى ذلك الوقت... لا تؤاخذونا، ورجّوا عذركم، ولا تورجونا بخلكم. وما حدا بينام من غير عشا... (هي من عندي).

كلام رصاص

نضال خليك

السؤال الأهم

مع اقتراب موسم الحصاد الذي يبشّر بالوفرة والبركة بعد سنوات عجاف مريرة، أعلنت وزارة الاقتصاد شراء طن القمح بسعر يقارب 330 دولاراً باعتباره سعراً «عالمياً». وقع القرار على الفلاحين كالصاعقة، إذ كانوا يستبشرون بموسم وفير وغلة تكفي لتسديد الديون وتحسين أوضاعهم. لكن الحسابات المعقّدة بين ثمن السماد والمحروقات والديون جعلت التسعيرة غير منصفة، وأشعلت موجة غضب واسعة في الجزيرة والمنطقة الوسطى. وعموم المزارعين. وحتى الكثير من الخبراء وأهل الاختصاص.
التبرير بالأسعار العالمية خُيّل للوزارة المعنية أنه «دوزنة معلّم» لتمشي العجلة، لكن المزارعين اعتبروا ذلك تجاهلاً لارتفاع تكاليف الإنتاج محلياً، خاصة مع غياب الدعم الحقيقي للمحروقات والأسمدة. «إنو بتشتري بالسوري وبتسعّر بالدولار! كيف صارت هيّي؟» احتجاجاتهم لم تكن حباً بالنزول إلى الشارع، بل نتيجة شعور بالغبن، حتى رفع بعضهم شعار: «بطلنا نزرع».
في الوقت نفسه، انتشر خبر عن تدخل الرئيس بتوجيه منحة إضافية قدرها 9000 ليرة لكل طن، ليصبح السعر نحو 412 دولاراً، ما خفّف من حدّة الغضب وعدّل الكفّة نسبياً. غير أن الخبر الذي لم تنشره مواقع رسمية — أو على الأقل الوزارة المعنية — وسرى كالنار في الهشيم، سرعان ما تم نفيه، واعتبرته منصة «تأكد» المختصة بدقة الأخبار خبراً مضللاً.
وعلى أي حال، وبغض النظر عمّا سردناه، يبدو أننا أمام مشكلة «عويصة» بين الوزارات، واستسهال إصدار قرارات غير مدروسة، الأمر الذي يحوّل الحكومة إلى جهة جباية أكثر من كونها جهة دعم. يبقى السؤال الأهم: لماذا يتم دائماً — على الكبيرة والصغيرة — مناشدة تدخل الرئيس لتصحيح القرارات بعد أن تثير جدلاً واسعاً؟ المطلوب انسجام بين الفريق الحكومي ورؤية استراتيجية واضحة، لا قرارات متسرعة تُصحّح لاحقاً أن صححت. فالمزارع يحتاج إلى استقرار في السياسات الزراعية، خاصة أن أعلى فئة نقدية (500 ليرة) كانت تحمل رسماً لسنبلة قمح. والحكومة تحتاج إلى ثقة الناس قبل أي شيء آخر.
مختصر مفيد للفريق الحكومي: خفّوا عن الرئيس شويّ... وعن الناس شويّات.

شركة أقصى دور تصل سوريا بعد فلسطين وتركيا

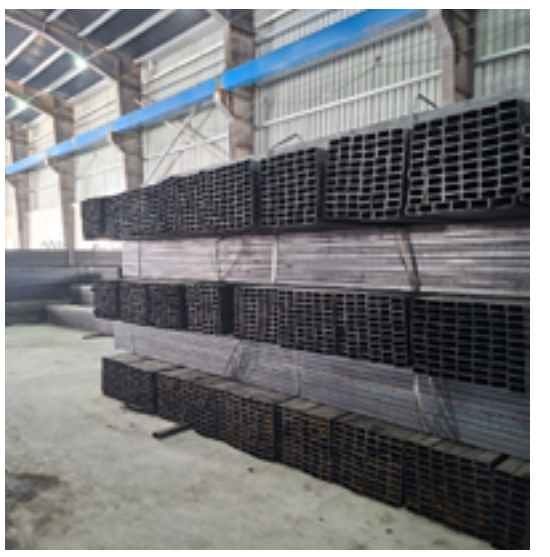

تُعد شركة أقصى دور من الشركات الرائدة في مجال صناعة المصاعد والأبواب بمختلف أنواعها، حيث بدأت مسيرتها الصناعية عام 1998 في فلسطين تحت اسم تنكي لوك كفرعها الأم، واضعةً منذ انطلاقتها أسس الجودة والابتكار في هذا القطاع الحيوي. ومع التوسع المستمر والنجاحات المتتابعة، افتتحت الشركة فرعها الثاني عام 2000 في تركيا تحت اسم أقصى دور، مما عزز حضورها الإقليمي ورسّخ مكانتها في الأسـواق الدولية. وفـي عـام 2025، واصلت الشركة مسيرة التطور بافتتاح فرعها الجديد في سوريا في - المدينة الصناعية في حسياء تحت اسم أقصى دور للصناعة والتجارة، متخصصة في إنتاج المصاعد، وأبواب المصاعد، والأبواب الداخلية والخارجية وفق أعلى المواصفات العالمية ومعايير الجودة الحديثة.

وتسعى الشركة من خلال خبرتها الممتدة ورؤيتها المستقبلية الطموحة إلى تحقيق الاكتفاء الإنتاجي في السوق المحلي، وتوسيع نطاق انتشارها نحو الأسـواق الخارجية عبر التصدير، بما يضمن لها مكانة تنافسية قوية على المستويين الإقليمي والدولي، مع الاستمرار في تطوير منتجاتها وتبني أحـدث التقنيات الصناعية لتلبية احتياجات العملاء بأفضل جودة وكفاءة.

حمص ـ المدينة الصناعية في حسياء ـ هاتف: 963961115400+

نينار برس NINAR PRESS نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعـلام
رقـــم 420 تـاريـــخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود حسن العساف

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

t.me/ninar_press
facebook.com/ninarpress
@ninarpress6281
x.com/ninarpress
www.ninarpress.net
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20 | +90 543 430 55 31

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق
العمليات الفنيـــة BEST PRESS Tel. +963 11 22 68 100 Mob. +963 9 33 678 100